مـــركـــز الإتـــحـــاد
للأبـــحـاث والـتـطـويـــر

ورقة سياسيَّة

التـــاريـــخ: 25-4-2024

المقاطعة الرياضية للكيان المؤقت
المسار والتحديات

ورقة سياسية

المقاطعة الرياضية للكيان المؤقت

المساروالتحديات

فهرس

مقدمة

1. **أهمية المقاطعة الرياضية للكيان المؤقت.**
2. **التجارب التاريخية لحملات المقاطعة الرياضية.**
3. **مسار المقاطعة الدولية للكيان المؤقت.**
4. **تأثير المقاطعة الرياضية على الكيان المؤقت وعلاقاته الدولية.**
5. **المخاطر والتحديات في المقاطعة الرياضية للكيان المؤقت.**

الاستنتاجات

مقدمة

لقد حرم نظام الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الذي يمارسه الكيان المؤقت منذ عقود، الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحقوق الثقافية. فقد قتل الكيان الصهيوني وشوه عشرات الرياضيين الفلسطينيين، بما في ذلك خلال جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها في غزة والتي بدأت في أكتوبر 2023.

ولكن قبل وقت طويل من الإبادة الجماعية التي ارتكبها الكيان ضد 2.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة المحتل والمحاصر، قام الاحتلال بتدمير الملاعب الفلسطينية والبنية التحتية الرياضية عمدا وبشكل منهجي، واحتجزت اللاعبين والرياضيين الفلسطينيين. فقد قيدت حريتهم في التنقل، ومنعت الرياضيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة من التدريب مع نظرائهم في قطاع غزة، وأخضعتهم للاستجواب عند نقاط التفتيش عند السفر عبر الضفة الغربية إلى الخارج للمشاركة في المسابقات الدولية. وتعمدت القوات الإسرائيلية في الماضي استهداف أقدام لاعبي كرة القدم الفلسطينيين المراهقين بالذخيرة الحية. وفي الوقت نفسه، يسمح الكيان الصهيوني لفرق كرة القدم وكرة السلة المتمركزة في مستوطناتها غير القانونية المبنية على الأراضي الفلسطينية المسروقة باللعب في دورياتها الرسمية. فشل FIFA وFIBA واللجنة الأولمبية الدولية

في اتخاذ إجراءات ضد الكيان الصهيوني لإدراجه هذه الفرق غير القانونية في بطولاته الرسمية ولاعتداءاته على الرياضة الفلسطينية. ومن خلال فشله في التحرك، تسمح هذه الهيئات الرياضية للكيان بالاستمرار في سياسة التهجير القسري للفلسطينيين، ونظام الفصل العنصري، واعتداءاته العسكرية على الفلسطينيين. بالمقابل، فرضت هذه الهيئات الرياضية نفسها عقوبات على روسيا على الفور بعد فترة وجيزة من غزوها لأوكرانيا، في حين لم ترفض فقط محاسبة الكيان الصهيوني على سجله الطويل الذي دام عقودا من الانتهاكات الجسيمة ضد الفلسطينيين، والتي تشمل الآن الإبادة الجماعية، ولكنها تعمل على حمايته من المساءلة أيضا.

اليوم تعلو الأصوات في كل اعالم من مؤيدي القضية الفلسطينية والمدافعين عن حقوق الانسان بالدعوة إلى حظر الكيان الصهيوني من الرياضات العالمية، تمامًا كما حدث في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. من هذا المنطلق تصبح

قضية المقاطعة الرياضية من اهم القضايا وأكثرها قدرة على التأثير على الرأي العام العالمي بلفت الانتباه تجاه القضايا المحقة وكشف زيف السردية الإسرائيلية.

1. أهمية المقاطعة الرياضية للكيان المؤقت

تجنبت كل من الفيفا واللجنة الأولمبية الدولية إصدار تصريحات تدين الحرب بين الكيان الصهيوني وغزة والأزمة الإنسانية التي تلت ذلك، وهو القرار الذي يتناقض بشكل صارخ مع طريقة تعاملهما مع الغزو الروسي لأوكرانيا. ومع استمرار ارتفاع أعداد الفلسطينيين الذين تقتلهم القنابل الإسرائيلية في غزة ــ ووسط التقارير التي تفيد بأن "جيوب المجاعة" بدأت تظهر في القطاع ــ يبدو أن السبل التي يمكنهم من خلالها الدفاع عن أنفسهم قليلة. ومن الممكن أن تكون إحدى الطرق التي تعبر عن تلك المأساة وتوحد العالم حول ضرورة وقف نزيف الدم في غزة هو: الرياضة.

عشية رأس السنة الجديدة للعام الحالي، أصدر الاتحاد الأردني لكرة القدم بيانا دعا فيه المجتمع الرياضي العالمي إلى اتخاذ "إجراءات حاسمة لوقف العدوان على الفلسطينيين في غزة والأراضي المحتلة". ودعا البيان إلى فرض عقوبات صارمة تستهدف الاتحادات الرياضية الإسرائيلية في محاولة لعزلها عن الرياضة الدولية. وسيشمل ذلك منع الفرق والأندية واللاعبين والممثلين الإسرائيليين من المشاركة في المسابقات الدولية "إلى أن يمتثل كيان الاحتلال للمطالب الدولية لوقف إطلاق النار". وجاء في البيان: "إن التجاهل الصارخ للقوانين الأخلاقية والإنسانية قد حول مرافق كرة القدم في غزة إلى مواقع للأذى والإذلال والإساءة للمدنيين الأبرياء والأطفال الذين ينحرفون عن هدفهم المقصود كمساحات للفرح والأمل". "قد يُنظر إلى الصمت في ظروفهم الحرجة على أنه تأييد ضمني لممارسات الاحتلال غير القانونية، مما قد يورط أطرافًا في هذه الفظائع الخطيرة". كما جاء بيان الاتحاد الياباني لكرة القدم بعد أيام فقط من ظهور لقطات مثيرة للقلق تظهر القوات الإسرائيلية وهي تحول ملعب اليرموك - أحد أقدم المرافق الرياضية في فلسطين - إلى معسكر اعتقال مؤقت للمعتقلين الفلسطينيين. وتم جمع العشرات من الرجال والنساء والأطفال، وتجريدهم من ملابسهم باستثناء ملابسهم الداخلية، وتعصيب أعينهم، بينما حاصر الجنود المسلحون والدبابات الميدان. كما أعلن الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم أنه بعث برسائل إلى اللجنة الأولمبية الدولية والفيفا يطالب فيها "بإجراء تحقيق دولي عاجل في جرائم الاحتلال ضد الرياضة والرياضيين في فلسطين". وأضاف: "في أحدث مثال للفاشية الإسرائيلية، أظهر لنا الاحتلال صوراً مروعة خلال اقتحامه ملعب اليرموك في قطاع غزة، وتحويله إلى معتقل حيث اعتدى على أبناء شعبنا واستجوبهم". وأضاف: "إن هذا الانتهاك الصارخ والفضيحة لكافة المواثيق يضاف إلى سلسلة طويلة من الانتهاكات ضد الرياضة الفلسطينية، بما في ذلك قتل واعتقال اللاعبين. وهذه جريمة لا يمكن للمؤسسات الرياضية الدولية أن تتسامح معها أو تصمت عنها أو تتجاهلها".

إن الدعوات إلى استبعاد الكيان الصهيوني من الرياضات الدولية ليست جديدة. على سبيل المثال، دعت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) منذ فترة طويلة (وبدون جدوى) إلى طرد اتحاد كرة القدم الإسرائيلي أو تعليقه بسبب استضافته مباريات أقرها الفيفا في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية - وهي منطقة محتلة منذ عام 1967. لقد عمل الفيفا لسنوات عديدة على حماية الكيان الصهيوني من المساءلة عن جرائم الحرب المستمرة وانتهاكات قوانين الفيفا من خلال إدراج فرق في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية المسروقة. لقد ذهب الفيفا إلى حد فرض عقوبات ليس على أندية المستوطنات غير القانونية، بل على أندية المشجعين التي تعبر عن دعمها لحقوق الإنسان الفلسطينية. هكذا تعبر هذه الهيئات المنافقة عن ' الحياد'. وتأتي الدعوات المتجددة لفرض العقوبات ردًا على الحرب المستمرة على غزة، والتي أحدثت دمارًا في القطاع، بما في ذلك حركته الرياضية الغنية، وهي واحدة من المجالات القليلة التي يمكن للفلسطينيين أن يجدوا فيها الفرح في حياتهم اليومية.

يمكن النظر إلى القيود المستمرة على أنها انتهاك للميثاق الأولمبي الذي ينص على أن "ممارسة الرياضة حق من حقوق الإنسان". ووفقاً للميثاق، "يجب أن يتمتع كل فرد بإمكانية ممارسة الرياضة، دون تمييز من أي نوع فيما يتعلق بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً ضمن اختصاص الحركة الأولمبية". وتستمر الوثيقة في التأكيد على ضرورة ضمان هذه الحقوق والحريات "دون تمييز من أي نوع" وأن "الانتماء إلى الحركة الأولمبية يتطلب الالتزام بالميثاق الأولمبي". وكتب رئيس الفيفا جياني إنفانتينو إلى الاتحادين الإسرائيلي والفلسطيني لكرة القدم في أكتوبر/تشرين الأول معربا عن تعازيه في "أعمال العنف المروعة" التي وقعت. ومع ذلك، تجنب كل من الفيفا واللجنة الأولمبية الدولية إصدار بيانات تدين الحرب المستمرة في غزة والأزمة الإنسانية التي تلت ذلك ــ وهو القرار الذي يتناقض بشكل صارخ مع طريقة تعاملهما مع الغزو الروسي لأوكرانيا.

إن التناقض صارخ في كيفية تعامل عالم الرياضة مع كل صراع. وفي أعقاب الغزو في فبراير/شباط 2022 مباشرة، تحولت أكبر دولة في العالم إلى دولة منبوذة في عالم الرياضة. وتم منع المنتخبات الوطنية والأندية لكرة القدم في روسيا من المشاركة في المسابقات الدولية، بما في ذلك كأس العالم 2022 في قطر. كما تحركت اللجنة البارالمبية الدولية لمنع الرياضيين من روسيا وبيلاروسيا عشية دورة الألعاب البارالمبية في بكين، بينما اتخذت العديد من الاتحادات الدولية أيضًا خطوات لمنع الرياضيين الروس والبيلاروسيين من المنافسة الدولية.

في 5 أكتوبر 2023 - قبل بدء الحرب بين إسرائيل وغزة مباشرة - أوقفت اللجنة الأولمبية الدولية عمل اللجنة الأولمبية الروسية بعد قرار موسكو استيعاب المنظمات الرياضية في أربع مناطق محتلة في أوكرانيا. ووصف بيان اللجنة الأولمبية الدولية تصرفات روسيا بأنها "انتهاك للميثاق الأولمبي".

قررت اللجنة الأولمبية الدولية منع الرياضيين من روسيا وبيلاروسيا الذين لديهم عقود عسكرية. ومن المثير للاهتمام أن اللجنة الأولمبية الدولية دعمت إدراج رياضيين إسرائيليين في أولمبياد باريس المقبلة، على الرغم من حقيقة أن بعض الرياضيين المشاركين يعملون أيضًا كأعضاء نشطين في جيش الدفاع الإسرائيلي.

وواجهت اللجنة الأولمبية الدولية ضغوطا متزايدة فيما يتعلق بالحرب الإسرائيلية على غزة. ووصف وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الأساليب المتناقضة التي تتبعها المنظمة بأنها "فاحشة" ومثال على "تحيز وعدم كفاءة" اللجنة الأولمبية الدولية. ورد المسؤولون الأولمبيون بالادعاء بأنه لا يمكن مقارنة الصراعين.

"هذا وضع فريد ولا يمكن مقارنته بأي حرب أو صراع آخر في العالم، لأن التدابير المتخذة والتوصيات التي قدمتها اللجنة الأولمبية الدولية هي نتيجة لغزو الجيش الروسي لأوكرانيا خلال دورة الألعاب الأولمبية والبارالمبية الشتوية في بكين. 2022"، قال متحدث باسم اللجنة الأولمبية الدولية في نوفمبر 2023.

ومع ذلك، فإن ردود اللجنة الأولمبية الدولية والفيفا على الغزو الروسي لأوكرانيا تثير تساؤلات حول عدم اتخاذ إجراءات مماثلة ضد إسرائيل وسط قصفها المستمر لغزة. ويسلط هذا التناقض في التعامل مع الصراعات الدولية الضوء على المعايير المزدوجة المثيرة للقلق والتي تقوض مصداقية هذه المنظمات الرياضية. وهذا التناقض لا يقوض مبادئ العدالة والمساواة فحسب، بل يدعو أيضا إلى التشكيك في نزاهة وحياد هذه الهيئات الرياضية العالمية.

علاوة على ذلك، فإن التفاوت الصارخ في معاملة إسرائيل وروسيا من قبل اللجنة الأولمبية الدولية والفيفا يبعث برسالة مثيرة للقلق فيما يتعلق بالقيمة المتصورة لحقوق الإنسان والكرامة، وخاصة في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن خلال الامتناع عن تطبيق نفس المعايير على إسرائيل كما فعلت مع روسيا، يبدو أن هذه المنظمات الرياضية تشير إلى أن

فلسطين، كدولة عضو ومشاركة في الأحداث الدولية الكبرى، لا تستحق نفس المستوى من التعاطف أو الكرامة أو الالتزام. المطلوبة لدعم حقوقهم الإنسانية الأساسية.

2. التجارب التاريخية لحملات المقاطعة الرياضية

دعت مجموعة مكونة من 12 اتحادًا لكرة القدم في الشرق الأوسط، الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) إلى منع الكيان الصهيوني من المشاركة العالمية في هذه الرياضة. ويتقدم هذه الجهود رئيس اتحاد غرب آسيا لكرة القدم الأمير علي بن الحسين، الأخ غير الشقيق لعاهل الأردن الملك عبد الله الثاني. وتدعو الرسالة الفيفا إلى اتخاذ "موقف حاسم" ضد الكيان الصهيوني. وتستشهد دول الشرق الأوسط بالقصف الإسرائيلي المستمر لقطاع غزة عقب انطلاق عملية طوفان الأقصى.

تشير الرسالة بالقول"نحن، اتحادات غرب آسيا لكرة القدم، التي تشمل جميع أعضائها، ندعو الفيفا واتحادات كرة القدم والاتحادات الأعضاء للانضمام إلينا في اتخاذ موقف حاسم ضد الفظائع المرتكبة في فلسطين وجرائم الحرب في غزة، من خلال إدانة القتل وكتب الأمير علي بالنيابة عن المدنيين الأبرياء بما في ذلك اللاعبين والمدربين والحكام والمسؤولين، وتدمير البنية التحتية لكرة القدم، واتخاذ جبهة موحدة في عزل اتحاد كرة القدم الإسرائيلي عن جميع الأنشطة المتعلقة بكرة القدم حتى تتوقف هذه الأعمال العدوانية. من مجموعة الـ12 دولة.

ومن بين الموقعين على الرسالة اتحادات كرة القدم من فلسطين والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. وتم إرسال الرسالة إلى جميع اتحادات كرة القدم البالغ عددها 211 اتحادًا وستة اتحادات إقليمية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA)، الذي اجتمع في مؤتمر الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في باريس في كانون الثاني 2023. ووصف اتحاد كرة القدم الإسرائيلي هذه الخطوة بأنها "ساخرة ومخزية" في منشور تمت مشاركته على موقع X (تويتر سابقًا). كما ناشد الاتحاد الدولي الفيفا إبعاد السياسة عن القرارات الرياضية والسماح لهم بالتأهل لبطولة أوروبا للرجال التي تبدأ في يونيو2024. وقال نيف جولدشتاين الرئيس التنفيذي للاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم "أنا على ثقة من أن الفيفا لن يدخل السياسة في كرة القدم." وأضاف: «نحن ضد إشراك السياسيين في كرة القدم والتورط في الأمور السياسية في الرياضة بشكل عام». وقال جولدشتاين لوسائل الإعلام إنهم يركزون فقط على شؤون كرة القدم والبطولة المقبلة.

في عام 2022، حظر الفيفا الأندية والمنتخبات الوطنية الروسية من المنافسة في أحداث كرة القدم كرد مباشر على غزوها الواسع النطاق لأوكرانيا. يزعم بعض المتفرجين العالميين أن هذا القرار يشكل سابقة مفادها أن الفيفا لا يتدخل في السياسة. وكان الفيفا قد اتخذ قرارًا سابقًا بإزالة إندونيسيا من قائمة الدولة المضيفة لكأس العالم تحت 20 عامًا في 2023. وكان من المقرر أن تقام البطولة في مايو 2023، قبل أن يجرد الفيفا الدولة من رسوم الاستضافة بسبب عدم اليقين بشأن ما إذا كان سيتم السماح للكيان الصهيوني بالمنافسة دون اضطرابات. قبل أشهر من اندلاع الصراع الأخير، دعا المسؤولون والمتظاهرون على حد سواء إلى حظر الكيان الصهيوني على الرغم من تأهل فرقه للبطولة.

الملاحظ أنّ اتحاد غرب آسيا لكرة القدم ليس المجموعة الوحيدة التي تدعو إلى حظر الكيان الصهيوني من الهيئات الرياضية الدولية. فقد دعت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية للكيان الصهيوني عددا من الهيئات الرياضية بما في ذلك اللجنة الأولمبية الدولية والفيفا إلى استبعاده بسبب سجله في مجال حقوق الإنسان. وفي يناير/كانون الثاني، دعم لاعب كرة القدم المحترف السابق غاري لينيكر، الذي يقدم برنامج "مباراة اليوم" على قناة بي بي سي في المملكة المتحدة، الدعوات لتعليق عضوية الكيان.

3. مسار المقاطعة الدولية للكيان المؤقت

لقد تطورت المقاطعة الرياضية للكيان الصهيوني بشكل ملحوظ منذ مطلع الألفية. يختلف هذا التطور في طبيعته عن المرحلة التي ارتبطت فيها مقاطعة الرياضة بالحرب ضد الاستعمار والفصل العنصري والعنصرية عندما كان التركيز حصريًا على جنوب إفريقيا وروديسيا. ولفهم هذا التطور، بحثت بعض الدراسات في دور حركة المقاطعة (BDS) كمحرك رئيسي لنشاط المقاطعة ضد الكيان الصهيوني.

بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (28 سبتمبر 2000 - 8 فبراير 2005)، بدأت الدعوات لمقاطعة نظام الفصل العنصري الاستعماري الإسرائيلي تتردد من جهات فلسطينية وعربية ودولية، بتشجيع من هيئة التنسيق العليا للانتفاضة ومن الفلسطينيين.، ومن النقابات العمالية، والجمعيات الزراعية والصناعية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وقد أدى ذلك إلى ظهور حملات في فلسطين والمنطقة العربية وأماكن أخرى ركزت في المقام الأول على مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية. واستجابة لدعوات الأكاديميين والباحثين والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني في فلسطين وأماكن أخرى خلال الانتفاضة الثانية، وقد أصدرت 170 منظمة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نداءً عالميًا بتاريخ 9 يوليو/تموز 2005، يحث على دعم حملة "مقاطعة إسرائيل" وسحب الاستثمارات منها ومعاقبتها للضغط على الكيان المحتل للامتثال للقانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. ويذكرنا هذا الإجراء بالحملات ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، فإن السلطة الفلسطينية، التي تأسست عام 1994 بموجب إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (اتفاقيات أوسلو) الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان الصهيوني عام 1993، لم يشجع على المقاطعة، بل على العكس من ذلك. وبعد الانتفاضة الثانية، عزز التعاون الأمني مع الكيان. كما لم تدعم الحكومات العربية المقاطعة. فبدلاً من ذلك تبنوا اقتراح التطبيع المعروف باسم مبادرة السلام العربية في مارس/آذار 2002. وبالمثل، لم يكن هناك زخم دولي وراء الدعوة إلى "مقاطعة إسرائيل".

في هذه الخريطة السياسية، أطلقت حركة المقاطعة (BDS) دعوة للتضامن الشعبي العالمي مع الفلسطينيين، والتي تم التعبير عنها من خلال مقاطعة نظام الفصل العنصري الاستعماري الإسرائيلي. لم تكن المقاطعة الشعبية جديدة على الإطلاق في النضال الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني. وقد أدركت الجمعيات الدينية الفلسطينية والمنظمات العمالية والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية فائدتها في معارضة المشروع الاستيطاني الصهيوني منذ عام 1908. إلا أن الخطوات التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في عام 2005 تشير إلى أن المقاطعة دخلت مرحلة جديدة. لقد نجحوا في تقديم العمل الذي أطلقوه كمشروع مقاومة جماعية لم يتجاوز الحدود الاستعمارية التي تفصل الفلسطينيين عن بعضهم البعض فحسب، بل تجاوز أيضًا السياسة الفلسطينية والعربية والدولية التقليدية والرسمية. علاوة على ذلك، على المستوى الدولي، تمكنوا أيضًا من تقديم المقاطعة كحل عادل وشامل بموجب القانون الدولي والمبادئ العالمية للحرية والعدالة والمساواة.

أدى الغزو الإسرائيلي لغزة في شتاء 2008-2009 إلى زيادة التضامن الدولي مع الفلسطينيين وبدأت حركة المقاطعة (BDS) تنتشر على نطاق أوسع بين المجتمع المدني في المنطقة العربية، كما في أوروبا وشرق آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وجنوب أفريقيا. وفي غضون أيام من الغزو، انطلقت حركة المقاطعة لأول مرة في فرنسا، وانضمت إليها العديد من النقابات والاتحادات، بما في ذلك اتحاد العمال الفرنسي. علاوة على ذلك، صوت مجلس طلاب جامعة ساسكس على مقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية. وانطلقت في كندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة وأيرلندا، الحملات الشعبية لمقاطعة منتجات شركة أهافا المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية والتي تم بناؤها

في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وفي العام نفسه، قدم الاتحاد الأوروبي، لأول مرة، سياسة رسمية تقضي بأن جميع السلع المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية، والمصدرة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي مذكورة بوضوح على ملصقاتها. كما دعمت النقابات العمالية البريطانية مقاطعة بعض السلع الإسرائيلية المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية وحظر تجارة الأسلحة مع "إسرائيل".

إن التأثيرات الاقتصادية والثقافية والأكاديمية الملموسة لحركة المقاطعة خلال الحرب الإسرائيلية على غزة انتقلت إلى الرياضة. وخلال تلك الحرب، توسعت حملات المقاطعة إلى نطاق البطولات الدولية التي تشرف عليها الاتحادات الرياضية الدولية لأول مرة. علاوة على ذلك، انضم إلى المقاطعة رياضيون ومنظمات من خارج المنطقة العربية. على سبيل المثال، في عام 2009، صوت المجلس البلدي لمالمو بالسويد على إلغاء مباراة التنس بين السويد وإسرائيل في كأس ديفيس، الحدث الدولي الأول في تنس الرجال والذي يديره الاتحاد الدولي للتنس.

بالنسبة للرياضيين العرب، أصبحت الرياضة وسيلة للتعبير عن معارضة الكيان الصهيوني وعدم الاعتراف بوجوده، وبالتالي ضرب للتطبيع العلني ومساره الذي دخلت فيه العديد من الدول العربية. وأصبحت المنتديات الرياضية الدولية مساحات للرياضيين لاتخاذ إجراءات سياسية. غالبًا ما كان الإجراء ذو شقين: أولاً، التعبير عن معارضة السياسات والممارسات الإسرائيلية، وثانيًا، اتخاذ موقف ضد اتفاقيات أو سياسات التطبيع مع الكيان المحتل التي تنتهجها حكومة رياضي معين. ومما يضفي وزنًا على هذا الشكل من الاحتجاج حقيقة أن آراء الرياضيين عادة ما تجتذب اهتمامًا واسع النطاق في المنطقة العربية وخارجها نظرًا للشعبية الهائلة التي تتمتع بها الرياضة. على الرغم من أنه قيل إن مقاطعة "إسرائيل" في الرياضة خلال العقد الماضي حققت نجاحًا محدودًا لأنها فشلت في حرمان الكيان الصهيوني ورياضيه من الاتحادات الدولية لألعاب القوى، فمن الصعب إنكار أن هذا الشكل من الاحتجاج قد اكتسب دورًا رائدًا في محاربة التطبيع مع الكيان في الرياضة. وفيما يلي وصف لأبرز أشكال المقاطعة الرياضية للكيان المحتل:

- مقاطعة "إسرائيل" ولاعبيها في البطولات الدولية.
- رفض مصافحة اللاعبين الإسرائيليين.
- مقاطعة الشركات الرياضية العالمية الداعمة لإسرائيل.
- رفض منح تأشيرات للرياضيين الإسرائيليين أو رفع العلم الإسرائيلي أو عزف النشيد الإسرائيلي.

4. تأثير المقاطعة الرياضية على الكيان المؤقت وعلاقاته الدولية

منذ عام 2010، أصبح الكيان الصهيوني المحتل يدرك بشكل متزايد التأثيرات المتزايدة للمقاطعة، فبدأ في اتخاذ إجراءات لوقفها أو التخفيف من آثارها. ابتداءً من منتصف التسعينيات، اتبع الكيان سياسة متعددة الجوانب فاستخدم أشكالاً مختلفة من الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة والعلامات التجارية في محاولة لفصل صورة "إسرائيل" عن الحرب والعدوان وسياسات الفصل العنصري في فلسطين المحتلة.

وركز جزء من هذا الجهد على توسيع التعاون الاقتصادي والزراعي والعسكري/الأمني مع الدول العربية. ثم اتجه بعد ذلك إلى قطاعات أخرى، لا سيما الرياضة التي تعتبر وسيلة مثالية لتلميع الصورة الرسمية والشعبية للبلد. ويمكن تقسيم استراتيجياته المتعددة في هذا الصدد إلى فئتين رئيسيتين.

الأولى، تتضمن زيادة مشاركته في البطولات الرياضية الدولية واستضافته لتعزيز قوته الناعمة ودبلوماسيته العامة. وكان الغرض الرئيسي هو تصوير الكيان المحتل كدولة طبيعية، بدلاً من قوة احتلال عنصرية، وكمجتمع يتمتع بثقافة تتناغم مع الثقافات العالمية.

الثانية، تطبيق التكنولوجيا المتقدمة على تصنيع السلع الرياضية باعتبارها تعني تطوير وتسويق العلامة التجارية الوطنية من خلال مبيعات المنتجات الإسرائيلية إلى الاتحادات والأندية الرياضية، حيث يمتلك الكيان الصهيوني أكثر من 650 شركة ناشئة في قطاع الرياضة، بما في ذلك 220 شركة متخصصة في تصنيع معدات رياضية عالية التقنية، وقد حققت أرباحًا تزيد على 800 مليون دولار. ومع ذلك، تشير المؤشرات إلى أن مقاطعة الكيان الصهيوني في مجال الرياضة في العقد الماضي ساهمت في تآكل صورة "إسرائيل" ومكانتها الدولية. وعلى الرغم من أنها لم تؤثر على عضوية "إسرائيل" في الاتحادات الرياضية الدولية، فإن انتشار المقاطعة الرياضية للكيان المحتل يدل على المدى الفعلي لحركة المقاطعة.

يوضح دوبينسكي كيف حولت "مقاطعة إسرائيل في مجال الرياضة التجمعات الرياضية الدولية من أماكن يمكن لإسرائيل استخدامها في حملات العلاقات العامة العالمية إلى عبء على صورتها وهيبتها الدولية". ويوضح أن المقاطعة المتكررة تمارس ثلاثة أنواع من الضغوط على "إسرائيل":

- على العائدات السياسية والدبلوماسية من الأحداث الرياضية التي تستضيفها أو تشارك فيها،
- وعلى العائدات المالية من شركاتها الرياضية الناشئة،
- وعلى صورتها في وسائل الإعلام الدولية.

مع ازدياد الضغوط على الكيان، بدأت الأصوات تتعالى داخله معتبرة حركة المقاطعة مظهر جديد من مظاهر معاداة السامية، في محاولة لكسب العطف والدعم القانوني في الغرب.

إن التأثير على الجهود الإسرائيلية لتسويق شركاتها الرياضية الناشئة والعلامة التجارية الإسرائيلية هو علامة أخرى على الفعالية المتزايدة للمقاطعة الرياضية. كان الترويج لهذه الشركات الناشئة شكلاً من أشكال الرسائل للتسويق لصورة "إسرائيل" باعتبارها "معجزة اقتصادية" وتفكيك صورتها كقوة استعمارية محتلة. ومع ذلك، فإن استخدام الكيان الصهيوني للرياضة لبناء قوته الناعمة وعلامته التجارية قد أدى إلى تفاقم المشكلة، وأدّى إلى نتائج عكسية. لقد تم الكشف عنه بسبب "التبييض الرياضي" للعنف الذي يمارسه، وانتهاكات حقوق الإنسان، والسياسات غير القانونية. وفي يونيو/حزيران 2021، لفتت السباحة الأولمبية الإسبانية كلارا باسيانا الانتباه إلى هذا الأمر عندما عملت كمعلقة تلفزيونية لبطولة في إسبانيا حيث صرّحت بالقول: "أود أن ألفت الانتباه إلى حقيقة أن الوجود الدولي لإسرائيل [في هذه البطولة] هو استراتيجية أخرى لتبييض جرائم الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني".

وفي تقرير نشره معهد دراسات الأمن القومي في 2019، أكّدت فيه جامعة تل أبيب على "الفعالية المتزايدة للمقاطعة الرياضية لإسرائيل" منذ عام 2010. وكيف نجحت حركة المقاطعة، على الرغم من عضوية إسرائيل الكاملة في مجموعة من الاتحادات الرياضية الدولية، في استخدام الساحة الرياضية لتشويه سمعة إسرائيل ونزع الشرعية عنها وتقويض مكانتها الدولية."

5. المخاطر والتحديات في المقاطعة الرياضية للكيان المؤقت

يواجه الرياضيون الفلسطينيون والعرب ومؤيدوهم حول العالم خاصة من الاحرار في الغرب، العديد من التحديات في مواصلة وتطوير إجراءات المقاطعة:

الأول: هو خطر فرض عقوبات من قبل الاتحادات الرياضية الدولية التي تحذر من خلط السياسة بالرياضة والتي تنص لوائحها الداخلية على عقوبات على انتهاك الحظر. وفي العقد الماضي، بدأت الاتحادات الرياضية الدولية في النظر في فرض عقوبات على الرياضيين بسبب مقاطعتهم لإسرائيل. وكان آخر ما حدث في هذا الصدد هو قرار الاتحاد الدولي للجودو، في سبتمبر 2021، بإيقاف لاعب الجودو الجزائري فتحي نورين ومدربه عمار بنيخلف عن المنافسة أو المشاركة في أي من الأنشطة التي ينظمها الاتحاد والجهات التابعة له لمدة عشر سنوات لانتهاكه قواعد الميثاق الأولمبي عندما انسحب قبل مباراة ضد لاعب الجودو الإسرائيلي توهار بوتبول في أولمبياد طوكيو في ذلك العام. وقد اعتزل نورين رياضة الجودو بشكل نهائي بعد رفض استئنافه.

الثاني: لكن الرياضيين العرب يخاطرون أيضًا بفرض عقوبات من قبل اتحاداتهم الرياضية المحلية بسبب مقاطعتهم لإسرائيل، خاصة في الاتحادات الرياضية العربية في الدول التي لديها اتفاقيات سلام أو تتجه نحو التطبيع مع إسرائيل. ففي أغسطس 2016، اعتذرت اللجنة الأولمبية المصرية رسميًا "لإسرائيل" عن إجراءات المقاطعة المتكررة التي قام بها رياضيوها ضد "إسرائيل"، وانتقد الكيان لاعب الجودو المصري إسلام الشهابي بعد رفضه مصافحة منافسه الإسرائيلي.

الثالث: يتعلق التحدي الثالث أيضًا بالقائمة المتزايدة من الدول التي تحركت لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، والتي تشمل الآن مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب. وهذا يعني أنه يجب على هذه الدول من الراغبين في استضافة البطولات الرياضية الدولية الالتزام باللوائح ذات الصلة للاتحادات الدولية، ذلك أنّ رفض السماح للرياضيين الإسرائيليين المؤهلين بالمنافسة في بطولاتهم قد يكلفهم حقوق الاستضافة. فعلى سبيل المثال، تم تجريد ماليزيا من حقها في استضافة بطولة العالم للسباحة لذوي الاحتياجات الخاصة في عام 2019 وبطولة العالم لفرق الإسكواش للرجال في عام 2021 بعد رفض تأشيرات الدخول للرياضيين الإسرائيليين، وتم استبعاد إندونيسيا من استضافة بطولة كأس العالم تحت 20 سنة في 2023، لسبب مماثل.

الاستنتاجات

يمكن استخلاص ثلاث استنتاجات من هذه الورقة:

أولاً، لقد مر تاريخ المقاطعة الرياضية كأداة سياسية دولية بعدة تحولات تعود إلى أول بطولة دولية كبرى لألعاب القوى في العصر الحديث. ففي حين أنها بدأت كسلاح تستخدمه القوى العالمية في إطار منافساتها السياسية الدولية، فإنها أصبحت في نهاية المطاف أداة متاحة للقوى الأقل قوة، أي تلك البلدان التي تناضل ضد الاستعمار والفصل العنصري، ومن ثم إلى شبكات الناشطين العابرة للحدود الوطنية التي تناضل من أجل إنهاء الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي. ولكن في حين أن استخدام الجهات الفاعلة غير الحكومية للمقاطعة الرياضية نشأ من إرث استخدام الجهات الفاعلة الحكومية لهذه الأداة، فإن طبيعة الاستخدام اختلفت. بالنسبة للأخيرة، كانت وسيلة لإبراز القوة والنفوذ ضد الجهات الحكومية المتنافسة، ولكن بالنسبة للجهات الفاعلة غير الحكومية كانت بمثابة أداة للضغط من أجل مبادئ مثل الحرية والديمقراطية وإنهاء الاستعمار ونهاية التمييز العنصري.

ثانيًا، تشهد الأدلة التاريخية على ديناميكية النشاط الفلسطيني ضد الاستعمار الإسرائيلي والفصل العنصري. وقد تجلى ذلك، في إنشاء المجتمع المدني الفلسطيني لحركة المقاطعة ونجاحها في حشد دعم أوسع لمقاطعة الكيان الصهيوني وشركاته. كما ظهرت التأثيرات الإيجابية الملموسة لمقاطعة "إسرائيل" على النواحي الاقتصادية والثقافية والأكاديمية والتي ساهمت في ارتفاع غير مسبوق في المقاطعة على الصعيد الرياضي.

ثالثًا، عززت المتغيرات السياسية وتحرك الوعي لدى الراي العام العالمي فهم قيمة المقاطعة وخاصة الرياضية، ومدى تأثيرها من خلال فضح الكيان الصهيوني وممارساته العنصرية في حق الشعب الفلسطيني. كما خلقت فرصًا غير مسبوقة، والتي بدورها عززت ديناميكية وانتشار حركة المقاطعة. إن التوسع من مقاطعة مصنعي السلع الرياضية الإسرائيلية إلى مقاطعة العلامات التجارية العالمية التي تدعم الأندية والاتحادات الرياضية الإسرائيلية يجسد هذه الديناميكية. توضح الأدبيات أنه على الرغم من أن المقاطعة الرياضية لم تكن أداة جديدة متاحة للعرب والفلسطينيين في نضالهم ضد الكيان الصهيوني المحتل، إلا أنها تعززت أكثر بسبب المتغيرات السياسية والاستراتيجية لأصل الصراع مع هذا الكيان، فالرياضيون العرب وغيرهم، بغض النظر عما إذا كانوا يمثلون دولًا لها علاقات مع "إسرائيل" أم لا، رأوا في البطولات الدولية مساحة للتعبير عن معارضتهم ورفضهم الاعتراف بهذا الكيان الغاصب وتشددهم في مسألة تطبيع حكوماتهم معه في العديد من المجالات.

ومع ذلك، يواجه الرياضيون، سواء كانوا عربًا أو غيرهم، الذين يرغبون في التعبير عن التضامن مع فلسطين تحديات مختلفة يمكن أن تعيق التطوير المستمر للمقاطعة الرياضية للكيان الصهيوني. تبرز هذه التحديات والمخاطر في العقوبات التي تفرضها الاتحادات الرياضية الدولية أو الاتحادات الرياضية المحلية ضد الرياضيين الذين يتخذون إجراءات مقاطعة ضد "إسرائيل". والسبب الآخر هو الأعداد المتزايدة من الأحداث الرياضية الدولية التي تستضيفها الدول العربية والتي يشارك فيها رياضيون إسرائيليون.

المصادر:

- https://bdsmovement.net/ban-apartheid-israel-from-sports
- https://www.theguardian.com/sport/2024/jan/18/the-case-for-sports-sanctions-against-israel
- https://time.com/6692731/fifa-israel-football-ban-letter-middle-east-nations/
- https://www.iris-france.org/154615-sport-tech-diplomacy-the-case-of-israel/
- https://jewishinsider.com/2024/01/israel-sports-soccer-turkey-qatar-south-africa/
- https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue057/Pages/art05.aspx